موشيه شاريت، أريك (أريئيل) شارون، مئير هار- تسيون

تقديم (من المترجم):

ننقل هنا ترجمة كاملة لجزءٍ من «يوميات» الزعيم الصهيوني (العمالي) البارز موشيه (شرتوك) شاريت، الذي تولى مناصب رفيعة عدة في مؤسسات الحركة الصهيونية (قبل قيام إسرائيل وبعده) وفي الحكومات الإسرائيلية التي تشكلت وعملت بعد قيام الدولة العبرية (حتى وفاته في العام ١٩٦٥)، ومن ضمن ذلك منصب أول وزير خارجية لإسرائيل (١٩٤٨– ١٩٥٦) ورئيس الحكومة في العام ١٩٥٣، وكان يعتبر الرجل الثاني بعد دافيد بن غوريون، سواء في حزب «مباي» أو الحكومات التي ترأسها بن غوريون نفسه.

يغطي هذا الجزء من «يوميات شاريت» فترةً عصيبةً ومضطربةً (عام ١٩٥٥) سبقت حرب «العدوان الثلاثي» على مصر (تشرين الأول ١٩٥٦)، وتخللها– أي الفترة ذاتها– قيام «وحدات خاصة» من قوات الجيش الإسرائيلي بارتكاب سلسلةٍ من عمليات القتل التي راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين والعرب الأبرياء، ومن ضمنهم نساء وأطفال وفتية، وذلك فيما عُرف في حينه بـ «عمليات الثأر» أو «الانتقام» التي قادها وأشرف عليها كبار قادة الجيش الإسرائيلي وضباطه، وفي مقدمهم، بشكل خاص، رئيس هيئة الأركان العامة موشيه دايان وقائد كتيبة المظليين أريئيل شارون.

في «يومياته» هذه عن تلك الفترة، وكرسها لتناول قضيةٍ أثارت جدلاً وخلافاً داخل أروقة مؤسسات صنع القرار في ذلك الوقت، وتدور حول إحدى «عمليات الانتقام» التي ارتكبها بدمٍ باردٍ عددٌ من مجندي الجيش بدعمٍ وتشجيعٍ وتسهيلٍ مباشرٍ من قائد كتيبة المظليين (المقدم) أريئيل شارون، في منطقة «عين جدي» قرب البحر الميت، داخل حدود الأراضي الخاضعة للسلطة الأردنية، وذهب ضحيتها خمسة من الفتية البدو المسالمين، وأُصيب آخرون بجروح. يكشف شاريت عن نهج التواطؤ والتستر و«لفلفة» قضايا جرائم

يغطي هذا الجزء من «يوميات شاريت» فترة عصيبةً ومضطربةً (عام ١٩٥٥) سبقت حرب «العدوان الثلاثي» على مصر (تشرين الأول ١٩٥٦)، وتخللها - أي الفترة ذاتها - قيام «وحدات خاصة» من قوات الجيش الإسرائيلي بارتكاب سلسلةٍ من عمليات القتل التي راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين والعرب الأبرياء، ومن ضمنهم نساء وأطفال وفتية، وذلك فيما عُرف في حينه بـ «عمليات الثأر» أو «الانتقام» التي قادها وأشرف عليها كبار قادة الجيش الإسرائيلي وضباطه.

وعمليات قتل الأبرياء العرب، الذي تنامى وتفشى في صفوف قيادات ودوائر المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية خلال تلك الحقبة، وما انفك متوارثاً ومعمولاً به حتى اليوم في كل ما يتعلق بجرائم وقضايا قتل الفلسطينيين، سواء على أيدي عناصر قوات الجيش وأجهزة الأمن في إسرائيل، أو على أيدي مستوطنين ومتطرفين إسرائيليين عنصريين.

ولعل اللافت للانتباه في ما يُلقي شاريت الضوء عليه في «خبايا تلك الواقعة» هو حجم سطوة ونفوذ كبار القادة والضباط العسكريين وعجز قادة ورؤساء المستوى السياسي (الحكومي) والجهاز القضائي عن مواجهتهم ولجم «نزواتهم» وأفعالهم المتهورة، أو مُداراتهم أحياناً، والأهم من ذلك حرص شاريت، وآخرين من أمثاله، في المقام الأول والأخير على إظهار «دولة إسرائيل الفتية» في صورة «جميلة وإنسانية» أمام العالم وفي المحافل الدولية، ولربما كان ذلك هو خلاصة دافع موشيه شاريت في كشف ما كشفه في هذا الجزء من يومياته، وهو ما يُقرّ به شاريت ذاته هنا ضمناً وصراحة.

* * *

أقوال موشيه شاريت في جلسة سكرتاريا حزب «مباي» ١٩٦١/١/١١:

حدث ذات مرةٍ أن قام جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي بقتل عددٍ من العرب كعملٍ انتقاميٍّ أعمى [قضية الانتقام التي اتُّهم بها مئير هار- تسيون بعد مقتل شقيقته شوشانا وصديقها في صحراء يهودا (بادية الضفة الغربية- المترجم)]، وأقول انتقاماً أعمى عن قصد، ذلك لأنه يمكن القول إن أي انتقام إنما هو عمل أعمى، ولكن إذا قام رؤوبين بقتل شمعون وقام شقيق شمعون بقتل رؤوبين، فإن ذلك يعتبر انتقاماً، لكنه ليس انتقاماً أعمى، ولكن في الواقعة (الحادثة) المذكورة قُتل أناس أبرياء كعملٍ انتقاميٍّ أعمى تماماً.

والحقيقة أنه لم يتم استخلاص أيّ عبرة من تلك الحادثة، إذ لم يجرِ تخفيض رُتب العسكريين (المتورطين)، ولم يجر تسريح وإعفاء أيٍّ منهم من مناصبهم.

بعد ذلك أتت قضية (مجزرة) كفر قاسم، وأنا هنا لا أستطيع استبعاد الصلة مسبقاً بين هاتين القضيتين. فالمسؤولون ذوو الصلة لم يستخلصوا الاستنتاجات والعِبَر اللازمة. هذا لا يعني أنه لم تُستخلص مثل هذه الاستنتاجات والعِبَر من قِبَل الأطر المحيطة- الجيش والشرطة. الاستنتاج الذي جرى استخلاصه قضى بأنَّ الدم العربي مباح. بعد ذلك صدر العفو عن المدانين في قضية كفر قاسم، وهو ما ترتب عليه مجدداً استنتاجات، ويمكن لي أن أسترسل في هذا المسلسل.

أقوال موشيه شاريت في يومياته الشخصية:

يوم الجمعة ١٩٥٥/١/١٤

ناشدني موسيك [موشيه غدرون ضابط برتبة مقدم، ثم رُقِّيَ لاحقاً إلى رتبة لواء، وهو زوج تمار، ابنة أخ موشيه شاريت [أن أستقبل أريك] أريئيل شارون الذي كان وقتئذ ضابطاً برتبة رائد [الشهير، قائد كتيبة المظليين، وهو رفيق مخلص في الحزب (مباي)، غير أنّ لديه خشية كبيرة من إمكانية انزلاق صغار الضباط إلى أحضان الكتلة [بسبب تطرفها السياسي والعسكري].

يوم الجمعة ١٩٥٥/١/٢٨

تحدثت بإيجاز مع موسيك حول اللقاءات التي يرغب بتنظيمها لي مع ضباطٍ في هيئة الأركان العامة يريدون استمالتهم: أساف سمحوني من قسم العمليات-مساعد [اللواء يوسيف (أفيدار) رئيس

قسم العمليات في هيئة الأركان]، وأريك [شارون] المبجل، قائد كتيبة المظليين، الذي له يد في كل عمليات الثأر.

يوم السبت ١٩٥٥/٣/٥

مما زاد طين مشاكل هذا السبت بِلَّةً كان حادثةً جديدةً وقعت من جانبنا، من النوع الأشدّ خطورة. فقد أبلغت مصادر الجيش عن وقوع عملٍ انتقاميٍّ «خاص» يوم أمس ثأراً لمقتل الشاب والفتاة [عوديد فاغمايستر وشوشانا هار- تسيون {أثناء تنزههما في منطقة عين جدي} في شهر شباط]. وفقاً لهذه الرواية، فقد اجتازت مجموعة من الشبان الحدود، ومن ضمنهم [مئير هار-تسيون] شقيق الفتاة (ابنة مستوطنة- بيت ألفا)، وقام هؤلاء بالاعتداء على مجموعةٍ من البدو، وقتلوا خمسة منهم.

وقد قيل إنّ الجيش علم مسبقاً بأنه كان ثمة من يدبر لمثل هذا العمل (الاعتداء)، واستعدّ للحيلولة دون وقوعه، غير أنه، ووفقاً لمعلوماته (أي الجيش)، حدَّد موعد التنفيذ في ساعات المساء، ولذلك كان ثمة افتراضٌ بأنّه تُوجد مهلةٌ كافيةٌ للقيام بعملٍ وقائيّ، غير أنّ الشبان بكّروا موعد ما دبروا له، وحصل ما حصل. كرر (نشر) الأردنيون من جهتهم طوال اليوم روايةً مختلفةً تماماً(!) مُؤدّاها أنّ عشرين جندياً من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي هم الذين ارتكبوا الجريمة- أصابوا بموجبها ستةً من البدو بجروح، وقتلوا خمسة آخرين، وتركوا واحداً على قيد الحياة- وقالوا له إن ذلك جاء انتقاماً للشاب والفتاة اللذين قتلهما أبناء العشيرة البدوية نفسها، حتى يروي ذلك للآخرين.

في المساء أصدر المتحدث بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي بيانا قال فيه أنه في اعقاب شكوى تقدم بها الأردنيون، جرى تحقيق في الحادث أثبت عدم وجود ضلع لأي وحدةٍ تابعةٍ للجيش الإسرائيلي في ما حصل، وأن التحقيق ما زال مستمراً لمعرفة ما إذا كان مدنيون (إسرائيليون) قد فعلوا ذلك.

واضحٌ أنه لم يكن ينقصنا سوى حادثٍ كهذا! فهذا الحادث ربما يُستغَلّ كدليلٍ على أنه اتُّخذ لدينا قرارٌ بالانتقال إلى شنّ هجومٍ دمويٍّ شاملٍ في كلِّ الجبهات، بالأمس غزة، اليوم حصل شيء ما على الحدود مع الأردن، وغداً في المنطقة «المنزوعة» السورية، وهكذا دواليك... قلت لنفسي إنني سأطلب في جلسة الحكومة يوم غدٍ إجراء محاكمة جنائية ضد مجموعة الشبان، وإلاّ فإننا سنبقى مُتهمين في نظر الرأي العام، كما أنه لن يحق لنا بعد ذلك مُطالبة الدول المجاورة بمعاقبة القتلة لديهم.

يوم الأحد ١٩٥٥/٣/٦

الموضوع الوحيد الذي أشغل الجلسة، عدا «معركة غزة»، كان موضوع قتل البدو الخمسة.

وقدم بن غوريون، أيضاً، تقريراً مفصلاً عن الحادث دون أن يُنكر أو ينفي تفاصيل الجريمة البشعة وحيثياتها: كيف أمسك شباننا الأربعة بعددٍ من الفتية البدو، وكيف اقتادوهم إلى الوادي، ومن ثم قتلوهم طعناً بالسكاكين واحداً تلو الآخر، وكيف قاموا باستجواب كلِّ واحدٍ منهم قبل قتله بشأن هوية قَتَلَة الشاب والفتاة، ولم يتمكنوا من فهم الإجابات عن أسئلتهم نظراً لأنّهم لم يكونوا نهائياً يعرفون اللغة العربية. كان رئيس «عصابة الأربعة» شقيق القتيلة، وهو [مئير] هار- تسيون من كيبوتس «عين حارود» (عين جالوت) [انظر «فصول مذكرات» بقلم م. هار-تسيون، ١٩٦٩، إصدار- منشورات- لفين أفشتاين]. وقد طالب بن غوريون بتقديم الأربعة للعدالة- سلموا أنفسهم للجيش، واعترفوا بالفم الملآن بما فعلوه- واقترح تكليف لجنةٍ مكونةٍ من ثلاثة وزراء- رئيس الحكومة ووزيري العدل والدفاع- لإقرار الإجراءات القانونية بحقهم.

... بعد ذلك عُقدت جلسة اللجنة الوزارية المكلفة ببحث قضية قتلة البدو. وقد رأينا، أنا وبن غوريون، أفضليةً بتقديم المتهمين لمحاكمة عسكرية، غير أنه اتضح أن هناك شكّاً بشأن إمكانية توفُّر أساسٍ قانونيٍّ لهذا الإجراء القضائي. من ناحيةٍ تربويةٍ من المحبذ أن تُفرَض عقوبة السجن المطول، التي من المتوقع أن تنزل بالمتهمين الأربعة، من جانب محكمةٍ عسكريةٍ بالذات، ذلك لأن عقوبةً تصدر عن محكمة مدنية لن يتم التعامل معها أو النظر إليها كأُسلوبٍ سليمٍ من جانب الجيش.

في المساء أتى إلى منزلي وزير العدل والمستشار القانوني (للحكومة) ليخبراني بأنهما لم يجدا أي إمكانية قانونية لإحالة القضية إلى محكمةٍ عسكرية. هاتفتُ بن غوريون واتفقتُ معه على أن يقوم بإصدار أمرٍ للجيش بنقل الأربعة إلى الشرطة، حتى نتمكن من الإعلان في المساء ذاته أنه جرى إلقاء القبض على أربعة مشبوهين، وأنهم يخضعون للتحقيق.

وبالمناسبة، فقد اتضح أنّ هار- تسيون ذاته، الذي دبر عملية الانتقام واستدعى لهذا الغرض ثلاثة من أصدقائه، وجميعهم جنود مظليون سابقاً يخدمون في الاحتياط حالياً، اثنان منهم من «عين حارود» [رئيف سلوتسكي- عميت ويورام نهاري] والثالث من «دغانيا ب» [عميرام هيرشفيلد]، كان قد سُرِّح من الجيش بعدما قُتلت شقيقته، كي يساند ويقف إلى جانب أبيه وأُمّه في مصابهما. من السهل أن نُخمّن ما سيعانيه أبوان حين يُحكَم

«أتى موسيك ليخبرني بأنّ عملية الانتقام بأكملها جرت بمساعدةٍ من جانب أريك «شارون»، قائد كتيبة المظليين. فقد زود الأربعة بالسلاح والعتاد والطعام، وقام بنقلهم مسافةً بعيدةً بواسطة سيارةٍ تابعةٍ للكتيبة، كما أرسل خلايا لمرافقتهم وتأمين عودتهم.

ليس من الواضح إذا ما كان موشيه دايان، أيضاً، علم مسبقاً بعملية الانتقام، لكنني فهمت أنّه (أي موسيك) لا يستبعد هذا الاحتمال. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الشُّبان المتهمين يلتزمون الصمت الآن بناءً على تعليماتٍ صريحةٍ من أريك، ومرةً أُخرى ليس من الواضح إذا كانت العملية قد جرت بموافقة رئيس هيئة الأركان العامة.»

بالسجن على ابنهما الوحيد الباقي لهما في أعقاب انتقامه لمقتل شقيقته.

إنّ كل هذا المسلسل المأساوي ليس سوى نتاج طيش شبابٍ أرعن: خروج شابٍّ وفتاةٍ دون التشاور مع أحدٍ في نزهةٍ في أراضي بلدٍ مُعادٍ، وذلك بعدما كان قد سقط أعزاء آخرون نتيجة مغامرات من هذا النوع.

لقد انشغلتُ طوال المساء في نقل الأربعة من مسؤولية الجيش، وإحالتهم إلى التحقيق لدى الشرطة، غير أنّ عملية نقلهم تأخرت بسبب اختفاء رئيس هيئة الأركان العامة– دُعي قطعاً إلى حفلةٍ ما في عيد المساخر– وهكذا لم يُنشَر للأسف أمر الاعتقال في هذا المساء.

يوم الثلاثاء ١٩٥٥/٣/٨

لم يكفّ الراديو عن إذاعة أناشيد وأنغام عيد المساخر (بوريم) ومعزوفات الرقص الطنانة. وقد بث بهجةً شعبيةً صادقةً وأغاني وأهازيج ونُكَتاً عكست كفاءةً كبيرةً وعواطف روحية وحنيناً وتوقاً إلى جمالٍ أصيل.

وقد تساءلتُ بشأن ماهية ومصير هذا الشعب المفعم بالرقة ورهافة الإحساس ومثل هذا الحب العميق للآخرين والتطلع الصادق لكل ما هو رائع وأصيل، وفي الوقت ذاته كيف يمكن أن يخرج من صفوف خيرة شبابه شبانٌ قادرون على إزهاق أرواحٍ عن سابق إصرارٍ وبدم باردٍ بواسطة طعن أجساد شُبّانٍ بدوٍ مسالمين بالسكاكين. فأيٌّ من الشخصيتين المتحركتين بين دفتي كتاب التناخ (التوراة أو العهد القديم) ستنتصر على غريمتها في معركة الشعب هذه؟

يوم الجمعة ١٩٥٥/٣/١١

جاء [المفتش العام للشرطة] يحزقيل ساهر ليقدم تقريراً حول مجرى التحقيق مع المتهمين الأربعة. وكما هو معلومٌ فقد رفض هؤلاء الاعتراف أو حتى الشهادة، واكتفوا بإعطاء تفاصيل هويتهم– أسمائهم وأماكن سكنهم. وقد توجه مفتش عام الشرطة إلى رئيس هيئة الأركان العامة، وسأله إذا كان الجيشُ مُستعدّاً للمساعدة في التحقيق البوليسي، بمعنى ما إذا كانت الشرطة تستطيع إرسال مُحققيها لاستيضاح ما إذا كانت تتوفر لمصادر عسكرية معلوماتٌ حول هذه القضية. وقال رئيس هيئة الأركان إنه سيستفسر من وزير الدفاع، وبعد ذلك أجاب باسمه (أي باسم رئيس الأركان) بأنه لا يُوافق على إجراء التحقيق في الجيش. لقد أتى المفتش العام للشرطة إليَّ حائراً، من الواضح أنّ الجيش يتستر على المتهمين، وبالتالي لا تتوفر لديه أي إمكانية للتحقيق في الموضوع، وذلك– في ضوء رفض المشبوهين البوح بما لديهم– دون تعاونٍ ناجعٍ من جانب الجيش. وإذا كان مثل هذا التعاون غير متوفر– ولا يمكن الحصول على أيِّ دليلٍ أو شهادةٍ من مصدر آخر– فإنّه لن يبقى في هذه الحالة أيُّ خيارٍ سوى إطلاق سراح المشبوهين وإغلاق ملف التحقيق في القضية. جاء المفتش العام للشرطة إليَّ طالباً النصح، وبحسب رأيه، فإنّه لا يجوز الصمت والسكوت عن هذا السلوك من جانب الجيش، إذ يعني ذلك وقوفه ضد السلطة الرسمية المخولة.

شعرت بالقلق وأنا أرى كيف يمكن لـ (بن غوريون) أن يتورط؟ وكان بن غوريون قد أحاط الحكومة علماً بما حصل، وأورد جوهر فحوى التقرير العسكري، واقترح تقديم المشبوهين للعدالة. لم تكن اللجنة الوزارية، التي شُكلت بناءً على اقتراح بن غوريون، مُخوَّلةً سوى بتحديد شكل عملية تقديم المشبوهين للمحاكمة، أي ما إذا

كان ينبغي تقديمهم إلى محكمةٍ عسكريةٍ أو مدنيةٍ، وبناءً على أيِّ تُهم؟ إنه يؤكد الآن من ناحيةٍ عمليةٍ حدوث تشويشٍ وتخريبٍ لعمل الشرطة وإحباطٍ لقرار الحكومة إنزال القصاص بالمتهمين.

... تمكنت من اقتناص حديثٍ مع إيسار [هرئيل، رئيس جهاز الأمن العام «الشاباك»] الذي كان يوشك على السفر إلى خارج البلاد لأغراضٍ تخصه. وفقاً لانطباعاته، فإنه ما من أحدٍ في البلاد (إسرائيل) يدين أو يُجرِّم هؤلاء الشبان قتلة البدو. فالرأي العام يؤيدهم بالتأكيد، وما تسليمهم للشرطة من أجل التحقيق سوى من باب رفع العتب تجاه الخارج، وليس كعملية تربوية تجاه الداخل.

... هاتفني موسيك كي يخبرني بشيءٍ ما. فهمتُ أنّ الأمر يتعلق بموضوعٍ ما حدث في المنطقة بين البحر الميت والخليل، واعتقدت أنه يعتزم تحذيري إزاء التحريض الجاري ضدي بشأن نشر الأسماء. وقد اتضح أنّ ذلك مجرد حيثيةٍ بسيطةٍ فقط، وليس بالأمر الجوهري.

أتى موسيك ليخبرني بأنّ عملية الانتقام بأكملها جرت بمساعدةٍ من جانب أريك [شارون]، قائد كتيبة المظليين. فقد زود الأربعة بالسلاح والعتاد والطعام، وقام بنقلهم مسافةً بعيدةً بواسطة سيارةٍ تابعةٍ للكتيبة، كما أرسل خلايا لمرافقتهم وتأمين عودتهم.

ليس من الواضح إذا ما كان موشيه دايان، أيضاً، علم مسبقاً بعملية الانتقام، لكنني فهمت أنّه (أي موسيك) لا يستبعد هذا الاحتمال. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الشُّبان المتهمين يلتزمون الصمت الآن بناءً على تعليماتٍ صريحةٍ من أريك، ومرةً أُخرى ليس من الواضح إذا كانت العملية قد جرت بموافقة رئيس هيئة الأركان العامة. وصحيحٌ أنه جرت ضدي حملة تحريض بسبب نشر الأسماء. وقد ثارت ثائرة أريك، وأخذ يصرخ قائلاً: إن ذلك يُعتبر تخلياً عن هؤلاء الشبان وتركهم فريسة لعملية قتل انتقامية، وإنه إذا قاتلوا ذات مرةٍ ضمن صفوف الجيش ووقعوا في الأسر، فسوف يكون مصيرهم أن يُشنَقوا جميعاً.

ولمّا أن موسيك كان يستمع إلى كلّ ذلك كثرثراث تجري في صفوف ضباط هيئة الأركان العامة، رأيت أن أروي له الأُمور على حقيقتها حتى يعرف كيف يرد على أيّ أسئلةٍ تُطرح عليه في هذا الصدد.

ولقد فوجئ حين علم أنّ الحكومة قررت تسليم الشبان الأربعة للعدالة بناءً على اقتراحٍ من وزير الدفاع. وشرحت له مبررات ودواعي نشر أسمائهم على النحو الآتي:

إن عدم نشر اسم هار- تسيون يمكن أن يخلق انطباعاً بأنّ ما حدث كان مجرد قتلٍ لأجل القتل، بينما كان واضحاً في ضوء نشر الأسماء، على الأقل، أنّ ذلك كان عملاً انتقامياً.

كانت وسائل الإعلام والصحافة تعرف الأسماء أصلاً، وبالتالي كان من شأن نشرها بصورةٍ غير رسميةٍ أن يَجرَّ اتهاماتٍ بالتستُّر المتعمد. وعموماً، فقد أُثيرت في الصحف تساؤلاتٌ واستياءٌ إزاء الطريقة غير السوية التي عالجت فيها الشرطة قضية هؤلاء الأربعة، ولكنّ الشرطة لم تتلقَّ أمراً بنشر الأسماء. قيل لها (للشرطة) إنّ من المستحسن القيام بذلك، لكنّ عليها أن تُنسق صيغة النشر مع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، وإذا حدث خللٌ ولم ينفذ هذا الأمر، فإنَّ ذلك سيكونُ مجردَ خللٍ أو خطأ، وحياةُ الجيش مليئة بالأخطاء. علاوةً على ذلك، إذا كان نشر الأسماء ينطوي على خطرٍ يتهدد الجنود- سابقاً ولاحقاً- فلماذا لم تُستخدم الرقابة للحؤول دونه؟! لماذا لم يتوجه أحد إليَّ ليلفت انتباهي إلى مثل هذا الخطر، مثلما جرى في عددٍ من الحالات الأُخرى؟!

ولكنّ مسألة الخطر لا تعدو كونها، من ناحيةٍ عملية، ادعاءً كاذباً في نظري. لقد أراد هؤلاء الشبان القيام بعملٍ انتقاميّ، ولكن على أن يبقى العلم بالأمر طيَّ الكتمان ضمن دائرةٍ مغلقةٍ من المقربين لهم. فهم غير مستعدين للتباهي بجريمة قتلٍ أمام الملأ. أريك ورفاقه يتذرعون الآن بادعاء الخطر من أجل تبرير التستر على عملٍ إجراميّ. إنّ حجة أنهم سيشنقون إذا وقعوا في الأسر أثناء خوضهم القتال تستفزني وتخرجني عن طوري. فهل من المعقول أن يستعين الجيش بمثل هؤلاء الأشخاص الذين ارتكبوا جريمةً ضد الدولة، والأنكى وسط استخدام وسائل عسكرية؟! ينبغي على الأقل أن تكون عقوبتهم حرمانهم إلى الأبد من ارتداء زي الجندية في جيش الدفاع الإسرائيلي.

ربما يكون هناك ادعاءٌ منطقيٌّ آخر من الادعاءات القديمة: لماذا نشرت أماكن سكن الأربعة: حبتسيفا وعين حارود ودغانيا ب؟ أَوَلم توضَع هذه المستوطنات كهدفٍ لعمليات الانتقام والقتل والتخريب! لكنّ الحقيقة هي أنّ البيان الذي نشرته الشرطة لم يتضمن أي ذكرٍ لأسماء هذه الأماكن، وإنما تضمن فقط أسماء الأربعة دون أيّ تفصيلٍ بشأن الأماكن التي أتوا منها. نشر أسماء الأماكن جرى من جانب الصُّحف وعلى عاتقها، وإذا كان ذلك ينطوي على خطرٍ على الأمن، فلماذا لم تمنع الرقابة (العسكرية) النشر؟! وإذا كانت الصحف قد فعلت ذلك فيما يتعلق بأسماء الأماكن دون أن تعرض الخبر على الرقابة للموافقة على نشره، فمن يدري إذا كانت (الصحف) ستسلك السلوك نفسه فيما يتعلق بأسماء الأشخاص (المتهمين)، في حال لم تقم الشرطة بنفسها بنشرها؟!

من جهته، عاد الضابط موسيك ليؤكد قائلاً: «تلك هي الروح السائدة في هذه الكتيبة. إنّ هذه الأعمال وكل هذا التحريض ما هو إلاَّ ثمرة للتربية فيها»!

«كانت ثمة عاصفةٌ هوجاء تدور في رأس موشيه دايان الذي لا يعرف سبيلاً للبقاء هادئاً، فتجده مضطراً في كل مرةٍ لاختراع أزمةٍ جديدة. سألت موسيك إذا كان هو الضابط الوحيد الذي يُواجه دايان، أم أنّ هناك ضباطاً آخرين يفكرون بالطريقة نفسها التي يفكر بها. فأجاب قائلاً: إنّ هناك ضباطاً آخرين بالتأكيد، إلا أنّ معظمهم يخشون الإفصاح عن رأيهم تجنُّباً لأيِّ تشهيرٍ بهم أو إساءة. وعاد موسيك وأكّد أنّ أريك «شارون» نظم كل المساعدة للأربعة، وأنه هو الذي أمرهم حين اعتُقلوا بالتزام الصمت، وهو الذي استدعى «الرجل الذهبي» شموئيل تمير ليتولى المرافعة عنهم.»

يوم الأربعاء ١٩٥٥/٣/١٦

عدت إلى مكتب رئيس الحكومة من أجل لقاءٍ فريدٍ من نوعه.

لقد جاءت سارة هار–تسيون من (كيبوتس) بيت ألفا، والدة مئير هار–تسيون (وهو مقاتل شجاع وقائد لامع في كتيبة المظليين استقال من الجيش النظامي بعدما قُتلت شقيقته، بغية الوقوف إلى جانب أبويه في عين حارود (انفصل الزوجان)، وأَخَذَ القانون بيديه هو وأصدقاؤه الثلاثة ليقتل خمسةً من العرب انتقاماً)، مطالِبةً بإزالة الحيف عن ابنها (رد كرامته) من جانب حكومة إسرائيل.

اصطدمتُ بعالم مفاهيم وأنماط تفكير، كان لا بد له أن يثير دهشتي. لقد أدركتُ مسبقاً أن الحديث (معها) سيكون صعباً وقاسياً، لذلك استدعيت ياعيل فيرد [من مكتب وزير الخارجية] لحضور اللقاء، وقالت مُعلِّقةً فيما بعد: «هؤلاء الناس لم يعترفوا حتى الآن بوجود الدولة!». كانت هذه المرأة، سارة هار–تسيون، نموذجاً رائعاً ومميزاً لمستوطِنَةٍ طلائعية، تنم تقاطيع وجهها الدقيقة عن ملامح جمال وجاذبية وآثار معاناة شديدة، غزا الشيب رأسها قبل الأوان، فيما بدت نظراتها يقظةً وحالمةً بعض الشيء، كما لو أنها ليست من هذا العالم. باشرَت حديثها وتكلمَت كثيراً دون توقف، وعلى ما يبدو فقد أعدت مسبقا في رأسها كل حُجَجها وادعاءاتها، إذ راحت تتلوها بتسلسُلٍ وسلاسةٍ واسترسال. أصغيتُ السمع إليها على مضضٍ دون أن أُقاطعها ولو بكلمةٍ واحدة.

يوم الخميس ١٩٥٥/٣/٢٤

تلقيتُ رسالةً من وزير الشرطة شطريت تتعلق بقضية الشبان الأربعة، جاء فيها: بما أن الجيش يرفض التعاون، فلا مناص سوى إخلاء سبيلهم، وبذلك تكون القضية كلها قد صُفِّيَت (انتهت). هاتفتُ روزان، ووجدتُ أنه ما زال يأمل في الوصول إلى حلٍّ إيجابيٍّ ما، لكنني لم أقتنع. فهذه التظاهرة التي تبدو فيها السلطة القضائية عاجزةً أمام الجيش لا يمكن تخمين ما سيترتب عليها من نتائج وخيمة.

عندما ذهبتُ إلى البيت لتناول طعام الغداء، وجدت دوديك [دافيد غولومب، وبن إلياهو غولومب] وميرا [زوجة دوديك] ونفوت [بن يهودا شاريت] منهمكَين في تناول الطعام. ألفيتُ نفسي في ضائقةٍ في معية هذا الفتى العزيز– ضابط صف برتبة عريف في كتيبة المظليين– الذي أعلم أنه تواطأ في تقديم المساعدة للأربعة من أجل ارتكاب جريمتهم الآثمة، وفي الواقع بناءً على أمرٍ تلقاه من قائده العسكري. لم تكد تمضِ دقائق وإذ بـ «نفوت» يحاول استدراجي للحصول على معلوماتٍ بشأن مصير الأربعة، غير أنني تهربتُ من الإجابة.

كانت ثمة عاصفةٌ هوجاء تدور في رأس موشيه دايان الذي لا يعرف سبيلاً للبقاء هادئاً، فتجده مضطراً في كل مرةٍ لاختراع أزمةٍ جديدة. سألت موسيك إذا كان هو الضابط الوحيد الذي يُواجه دايان، أم أنّ هناك ضباطاً آخرين يفكرون بالطريقة نفسها التي يفكر بها. فأجاب قائلاً: إنّ هناك ضباطاً آخرين بالتأكيد، إلا أنّ معظمهم يخشون الإفصاح عن رأيهم تجنُّباً لأيِّ تشهيرٍ بهم أو إساءة. وعاد موسيك وأكّد أنّ أريك [شارون] نظم كل المساعدة للأربعة، وأنه هو الذي أمرهم حين اعتُقلوا بالتزام الصمت، وهو الذي استدعى «الرجل الذهبي» شموئيل تمير ليتولى المرافعة عنهم.

يوم الأحد ١٩٥٥/٤/١٧

طرحتُ للنقاش قضية الشبان الأربعة قتلة البدو الخمسة، وقد كان النقاش قاسياً. سردتُ تفاصيل وحيثيات القضية وفق معرفتي، ومن ضمن ذلك مساعدة الجيش– كتيبة المظليين– في

تدبير وتسهيل عملية الانتقام الأعمى الوحشية. وقد حاول بن غوريون إنكار حقيقة معلوماتي، وقالت غولدا (مائير) إنها سمعت بنفسها من ابنتها وأصدقائها وأشخاص كثيرين، كما هو معلومٌ للجميع، أنّ الجيش كان متواطئاً في ما حصل.

وقد تحدثتُ، من جهتي، عن الآفتين المتفشيتين في صفوف أبناء الشبيبة:

الأُولى: الاستهتار بالحياة، الذي ازداد وتنامَى في أعقاب «حرب الاستقلال» (حرب العام ١٩٤٨)، ومظاهر التضحية السامية التي تجلَّت أثناء الحرب، هذا الاستهتار الذي يؤدي إلى استخفاف الناس بحياتهم، من خلال القيام بـ «نُزهات» جريئةٍ حد الجنون في قلب أراضي العدو، والذي يبيح للناس، أيضاً، إزهاق أرواح الغير.

الثانية: غريزة الانتقام التي ارتقت إلى مصافِّ مبدأ أخلاقيٍّ أعلى. لقد عادت روح التوراة المظلمة إلى الحياة في صفوف أبناء «نهلال» و«عين حارود»، وباتت تهدد بالتغلُّب على روحها) أي التوراة) الأصيلة.

تحدث بن غوريون مطولاً، وسعى، مستنداً إلى شابينوزا وميكافيللي، وعلى الأصح إلى تقديس شابينوزا لميكافيللي، إلى إثبات أنّ الأخلاق الشخصية والأخلاق الرسمية ليستا شيئاً واحداً. وقد كان بن غوريون مُحبَطاً ومهموماً جراء عدم القدرة على تقديم الشبان الأربعة إلى محاكمةٍ جنائية، ورأى أنه لا يجوز القيام بذلك بدون مثول عسكريين كشهود إدانة، لكنه لم يكن يستطيع الموافقة على مثولهم للشهادة لاعتباراتٍ أمنية. لم أستطع فهم الأمر سوى أنه تعبيرٌ عن الخشية من أنه يمكن أن تتكشف أثناء المحاكمة بواطن ومكنونات كتيبة المظليين التي من شأنها أن تثير فزع الجمهور. كانت غولدا (مائير) أيضاً مرتبكة ومهمومة، كحال سائر كبار المسكين بزمام الحكم في إسرائيل، الذين عانوا جيمعاً جراء العجز عن تأمين وضمان سلطة القانون والعدالة، كذلك كانت القِيَم السائدة في صفوف شعبهم مُحبِطة ومهينة.

يوم الاثنين ١٩٥٥/٥/١٦

التقيتُ في الصباح، في مكتب رئيس الوزراء، بن غوريون و [شبتاي] روزان [المستشار القانوني لوزارة الخارجية] لمناقشة القضية المعقدة للشبان الأربعة نفسهم، الذين أفلتوا من العقاب لغاية الآن. هذا اللقاء دعا إليه روزان، مُطالباً بإجراء محاكمة، وقال إنه إذا أدلى رجالات الجيش، الذين يحيطون بتفاصيل وحيثيات الجريمة، بشهادتهم، فإنّ ثمة فرصةً مُتاحةً لإدانة المشبوهين الأربعة، واقترح أن تتم المحاكمة خلف أبوابٍ مُغلقة.

غيرَ أنّ بن غوريون ظلَّ مُصِراً على موقفه قائلاً إنه غير مستعد لاعتباراتٍ أمنيّةٍ لإصدار أمرٍ للجنود بالمثول للشهادة، حتى لو جرت المحاكمة خلف أبواب مغلقة. وعندما طُلب منه تفسيرُ لما يجعل الأمرَ خطيراً لاعتباراتٍ أمنية، لم يُعطِ إجابةً واضحة. في المقابل، قال إنه منهمكٌ في شأنٍ خطيرٍ جداً يتعلق بالجريمة ذاتها. فقد اتضح أنّ الشُّبان الأربعة لم يُقدِموا على فعلتهم على عاتقهم الشخصيّ، وإنما بمساعدة قائد كتيبة المظليين الشهير أريك (أريئيل شارون) [كنت قد أخبرتُ بن غوريون أنّ الأمر قد جرى على هذا النحو فعلاً– فأنا أعلم أنّ رجلنا نفوت كان أحد الجنود الذين أُمروا بتقديم المساعدة للمتهمين في النقل والمرافقة]. كان أريك يوجد في هذه الأثناء في الخارج، وكان بن غوريون ينتظر عودته من أجل استجوابه والوقوف منه على الحقيقة واستخلاص الاستنتاجات والعِبَر اللازمة مما حصل بمنتهى الجدية. وكعادته، حاول بن غوريون إشغالنا أيضاً في القضية التي تستحوذ على اهتمامه، والامتناع عن مناقشة الموضوع المطروح على بساط البحث– موضوع المحاكمة – الذي ليس من المريح له مناقشته. وحمل بن غوريون على روزان مدعياً أنه لولا تصلّبه لكانت المحاكمة قد جرت في وقتها. ويعني تصلب روزان رفضه التعهد مسبقاً بتقديم توصيةٍ للرئيس (رئيس الدولة) بإصدار عفوٍ ربما كان رئيس «عصابة الأربعة» سيستجيب في مقابله ويعترف بالتهمة المنسوبة إليه. وفي ظل عدم توفُّر الأدلة وعدم مثول رجالات الجيش للشهادة، فإنه لا توجد أيّ فرصةٍ للحصول على إدانةٍ سوى من خلال اعتراف، وهذا الاعتراف منوطٌ بتعهُّدٍ مُسبَقٍ بإصدار عفوٍ من الرئيس. من جهته، قال روزان إنه لا يستطيع بأيِّ حالٍ من الأحوال تقديم مثل هذا التعهد، ذلك لأنَّ هذا الأمر سيجعل من القضاء العادل في البلاد مهزلة. واقترح روزان في نهاية حديثه إحالة صلاحية اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان يمكن تقديم تعهُّدٍ مسبقٍ بإصدار عفو إلى الحكومة بأكملها.

عندئذٍ قلتُ إنني سآخذ على عاتقي في مثل هذه الحالة مسألة تقديم التعهد، واقترحتُ أنْ أستوضح عن طريق شلومو لافي [وهو عضو كنيست وعضو في كيبوتس عين حارود] إذا ما كان ذاك الشاب نفسه (المتهم الرئيسي في جريمة قتل البدو الخمسة) مستعداً للاعتراف. غير أنّ روزان نصح بأن يتم التشاور مع الحكومة أولاً في هذا الموضوع. أيُّ ورطةٍ مُهينةٍ هي هذه؟! فمن الواضح أنّ بن غوريون لا يبذل الجهد المطلوب للوقوف في وجه رئيس هيئة الأركان العامة، المعني بعدم إدانة ضباطه وتشويه سمعتهم إزاء سائر الراغبين بالانتقام في إسرائيل، من خلال عرضهم وتقديمهم في المحكمة كشهود ادعاءٍ ضد زملائهم سابقاً.

يوم الأحد ١٩٥٥/٧/١٠

طُرحت خلال الجلسة قضيةٌ شائكةٌ أُخرى. فقد أثار روزان مجدداً، بعد توقُّفٍ طويل، مسألة قتل البدو الأربعة على أيدي شباننا الخمسة في عمليةٍ انتقاميةٍ عمياء ووحشية، طالباً مصادقة الحكومة على تقديمهم إلى المحاكمة. أوضح بن غوريون قائلاً: إن المحاكمة يمكن أن تؤدي إلى الكشف عن أُمورٍ ومعلوماتٍ مُضرةٍ بالجيش، ولذلك فإنه سيكون مجبَراً، لأسبابٍ واعتباراتٍ أمنية، على منع مثول ضباطٍ مطلعين كشهود. وتابع بن غوريون كاشفاً عن أمرٍ لم نكن نعلم به، وهو أنه استجوب قائد كتيبة المظليين، وتبيَّن له– وهذا ما علمتُ به طيلة الوقت من موسيك، بل وأخبرته بذلك– أنه كان لدى قَتَلَة البدو أساسٌ للافتراض بأنَّ العمل الذي دبروه ليس مخالفاً لرغبة الجيش. لقد كان ذلك وصفاً مُعتدلاً جداً للمساعدة الفاعلة التي قدمها أريك شارون بواسطة رجاله لعملية الثأر، وقد عُوقب أريك على ذلك بقسوة (!): وُجِّه له توبيخٌ شديد اللهجة بحضور جميع نظرائه في الرتبة العسكرية (مقدم) وسلك كبار الضباط. تبادلت النظرات مع غولدا (مائير)، وأومأ كلانا بإشارة توافُقٍ بأعيننا إلى أننا غير منفعلين إزاء قسوة هذه العقوبة. عندئذٍ أعربتُ عن رأيي المعارض للمحاكمة نظراً لأنّ فرصة الإدانة فيها ضئيلةٌ جداً لعدم توفر إثباتات ملموسة، وفي ضوء الخشية من أنّ المحكمة لن تأخذ في نظر الاعتبار تقرير الضابط المحقق، ذلك لأنه لم يوجه تحذيراً حسب الأصول عند أخذ إفادة المستَجوَبين. في المقابل، اقترحتُ على بن غوريون أن يتصدر بنفسه عقوبةً على الشبان مرتكبي الجريمة الآثمة عن طريق تصريحٍ علنيٍّ بشطبِ أسمائِهم من صفوف قوات احتياط جيش الدفاع الإسرائيلي. فإذا كانوا قد أعطوا لأنفسهم رخصةً بقتل الناس على عاتقهم أو دون أوامر، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي ليس في حاجةٍ لهم، إذاً، كجنودٍ أو ضباطٍ في صفوفه.

إنّ من شأن هذا الحرمان أن يضر بهم بشدة، وأن يُشكّل إشارةً وقدوةً لكثيرين بشأن موقف جيش الدفاع الإسرائيلي حيال مثل هذه الأفعال.

بدا بن غوريون متأثراً جداً إزاء الاقتراح، وكان سبب ذلك واضحاً لي: فهو في دخيلته يوافق عليه، لكنه يخشى من أنه لن يتمكن من إقناع رئيس هيئة الأركان العامة والسائرين في ركابه بعدالة هذا الاقتراح (العقوبة)، ولا شك في أنه يدرك أنَّ الأمر سيضعه في مأزق. على الرغم من ذلك، فقد استجمع همّته وعزيمته، وصرح بأنه مستعد للنظر في الاقتراح الذي يُدرك جيداً دواعيه ومبرراته.

* * *

ترجمه عن العبرية: سعيد عياش